الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-23

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

بهدف الفوز بأكبر عدد من المقاعد بالمجالس المحلية المنتخبة

أحزاب تستعين بمترشحين من النقابات والجمعيات

أتاحت عديد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة المجال للناشطين في المجتمع المدني والتنظيمات والنقابات للترشح في صفوفها، بهدف تجديد قواعدها النضالية، وقامت بتمرير ملفات الراغبين في الترشح على غربال الرقابة، وإسقاط كل الذين لم تتوفر فيهم شروط النزاهة والقبول الشعبي ونظافة اليد.

تعتبر جبهة القوى الاشتراكية بأن المشاركة في الانتخابات المحلية تقليدا راسخا لا يجب التخلي عنه، لأنها تتعلق بتسيير الشؤون اليومية للمواطنين، وقررت دخول الانتخابات القادمة بعد أن قاطعت الاستحقاقات التشريعية.

وحرص الأفافاس من أجل ضمان أفضل إدارة للشأن اليومي للمواطن على إعداد قوائم ترشيحات تستجيب لتطلعات المواطن، من خلال فرض جملة من الشروط الصارمة على الراغبين في الترشح، من بينها السمعة الطيبة ونظافة اليد والرصيد النضالي والنزاهة، وفق ما كشف عنه «للنصر»، المكلف بالإعلام بالنيابة وليد زعنابي.

وأتاح الحزب المجال للناشطين في المجتمع المدني والتنظيمات النقابية للترشح باسم الأفافاس للانتخابات المقبلة، شريطة الاستجابة للمعايير التي حددتها لجنة خاصة، أو ما تسمى بلجنة تثبيت المعايير، التي تتولى أيضا صلاحية المصادقة على ملفات الترشح للمجالس الولائية.

وتخضع ملفات الترشح إلى معاينة دقيقة من قبل الهيئة المختصة على مستوى الأفافاس، الذي يسعى وفق المصدر إلى إعادة الاعتبار للفعل السياسي، وللهيكلة والتأطير الشعبي، وضمان التسيير الحسن والأمثل للشؤون اليومية للمواطنين، بتمكينهم من حقوقهم كاملة.

من جهتها لم تحصر قيادة حركة مجتمع السلم، الترشح للانتخابات المحلية المقبلة على المنخرطين في صفوفها، بل أتاحت الفرصة للكفاءات المعروفة بالنزاهة والكفاءة والقبول الشعبي للتقدم إلى السباق باسم الحركة، كما حرصت على إبعاد كل من حامت حولهم شبهات الفساد، ومن أخفقوا في إدارة العهدة الانتخابية التي توشك على الانقضاء.

ويوضح في هذا السياق العضو القيادي في الحركة نعمان لعور «للنصر» بأن الحق في الترشح لا يخص المناضلين فحسب، بل يشمل أيضا الخيرين من ذوي الكفاءة الذين لا يمكن الطعن في سمعتهم، وذلك بهدف تجديد وتدعيم القاعدة النضالية للحزب، واستبعاد المنتخبين الفاشلين الذين لم يتقيدوا بتنفيذ توصيات وتوجيهات القيادة من أجل أفضل خدمة للمواطنين.

ويخضع المنتخبين المحليين لحمس إلى تقييم دوري طيلة العهدة الانتخابية من قبل قيادة الحزب، في لقاءات سنوية تخصص لتقديم التوجيهات والتوصيات، مع تذكير الناخبين بضرورة تلبية العهود الانتخابية، وعدم تقمص دور الإداريين وتجاهل الامتداد الشعبي فور تقلد المناصب وشغل المقاعد.

وتعتبر حمس بأن المنتخب هو مرآة عاكسة للحركة، لذلك تم الحرص في إعداد قوائم الترشيحات على المستوى على إسقاط كل ما تحوم حوله الشبهات، عبر تذكير من ترشحوا باسمها بمبادئ الحزب وبهدفه من المشاركة في الانتخابات المحلية التي ستجري يوم 27 نوفمبر القادم، وبما تسعى إلى تحقيق من مكاسب سياسية من خلال هذه المحطة. ويراهن من جهته التجمع الوطني الديمقراطي على مخرجات الحراك الشعبي لتعزيز مواقعه محليا خلال الانتخابات القادمة، عبر انتقاء مترشحين يحظون بالقبول الشعبي وقادرين على تلبية مطالب الشارع فيما يتعلق بالتنمية المحلية ومعالجة الانشغالات اليومية للمواطنين، مع الحرص على تكريس عنصر التشبيب، وضمان شرط الكفاءة تجسيدا لمبادئ الجزائر الجديدة.

وعمل الأرندي على تجنب الصعوبات التي واجهها خلال الانتخابات التشريعية السابقة، بسبب رفض ملفات المترشحين الذين حامت حولهم شبهات الفساد من قبل المندوبيات المحلية للسلطة الوطنية للانتخابات، بعد أن تم إخضاعهم إلى غربال المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات، التي تقابلها المادة 184 المحددة لشروط الترشح للانتخابات المحلية.وأكد الناطق باسم الأرندي الصافي لعرابي للنصر في هذا الشأن بأن من لا تتوفر فيهم صفة القبول الشعبي تم رفض ترشحهم للاستحقاقات القادمة ضمن صفوف الحزب، الذي حدد بعناية فائقة الأولويات والأهداف التي ينبغي الوصول إليها.

ويضيف المتحدث، بأن الحزب لم يضع نصب أعينه بلديات محددة للفوز بها، بدعوى أن البلديات ذات البعد السياسي والاقتصادي يكون حملها أثقل وأكبر، لذلك فهو يركز على جميع بلديات الوطن دون تمييز.

لطيفة بلحاج

الشعب

بعد شهر من شروعها في التحضيرات

هذا ما قامت به سلطة الانتخابات

بعد خمس سنوات من آخر انتخابات محلية في 23 نوفمبر 2017، تستعد الجزائر لمحطة انتخابية في موعد مبكر، من أجل إتمام إنجاز خارطة طريق البناء المؤسساتي، واستكمال مسار التمثيل الديمقراطي بالمؤسسات المنتخبة، الى جانب وضع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على رأس تسيير تشاركي يتماشى مع الوضعيات المستجدة على المستويين المحلي والوطني.

فتيحة كلواز

على قدم وساق، تتواصل تحضيرات اللجنة المستقلة للانتخابات لموعد 27 نوفمبر، حيث أشار رئيسها في آخر تصريح، بحر هذا الأسبوع، سحب ستة أحزاب سياسية ملفات الترشح للانتخابات المحلية، مشيرا إلى قفزة نوعية في عدد المسجلين الجدد مقارنة بالتشريعيات، حيث بلغ عدد المسجلين عن طريق الانترنت 6457 مسجل.

«قفزة نوعية" في عدد المسجلين الجدد

في بيان نشرته في وقت سابق، أكدت اللجنة المستقلة للانتخابات على ضرورة التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية من طرف الضباط العموميين واعتمادها من قبل القضاء ورؤساء لجان مراجعة الانتخابات، التي استمرت على مدى الفترة الممتدة بين 5 و15 سبتمبر الجاري، فيما بلغ عدد القوائم استمارات اكتتاب التوقيعات المسحوبة 1366 قائمة حزبية، 13 منها مستقلة، تخص تجديد مجالس 58 ولاية، إضافة إلى 1541 بلدية.

توزعت كالآتي حزب جبهة التحرير الوطني قام بسحب ملفات الترشح على مستوى 1538 بلدية، التجمع الوطني الديمقراطي في 1493 بلدية، جبهة المستقبل في 1432 بلدية، حركة البناء الوطني في 1406 بلدية، حركة مجتمع السلم في 1359 بلدية وصوت الشعب في 1062 بلدية.

وفيما يتعلق بانتخابات المجالس الولائية سحب حزب جبهة التحرير استمارات الترشح في 57 ولاية وفي 56 ولاية لكل من مجتمع السلم والتجمع الوطني، فيما سحبت "المستقبل" في 55 ولاية، بينما بلغت 53 ولاية بالنسبة لحركة البناء، في حين سحب صوت الشعب استمارات الترشح في 46 ولاية.

وإلى غاية 19 سبتمبر الجاري، تم سحب 1001 ملف ترشح لانتخابات المجالس الولائية، من بينها 784 ملف يخص الأحزاب السياسية و217 ملف يتعلق بالقوائم المستقلة، فضلا عن 20.425 ملف ترشح لانتخابات المجالس البلدية، من بينها 18.924 ملف يتعلق بالأحزاب و1501 ملف يخص المستقلين، في حين سحبت الأحزاب السياسية أزيد من 8 ملايين استمارة اكتتاب، والقوائم الحرة 968 ألف و397 استمارة.

وبلغت الكتلة الانتخابية بعد المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية 24 مليونا و589 ألف و475 ناخب، بتسجيل "قفزة نوعية" في عدد المسجلين الجدد مقارنة بالانتخابات التشريعية الماضية، فيما تم شطب قرابة 42.000 بسبب الوفاة أو تغيير مكان الإقامة.

وبالإضافة إلى توقيع الأحزاب على ميثاق أخلاقي، حيث اتفقت على انتهاج أسلوب الحوار لمعالجة مختلف المشاكل والانشغالات المطروحة تحسبا للموعد الانتخابي ليوم 27 نوفمبر.

يذكر، ان انتخابات 23 نوفمبر 2017، سجلت نسبة مشاركة بلغت 44,96 بالمئة بالنسبة للمجالس الولائية و46,83 بالمئة بالنسبة للمجالس البلدية، فيما فاز بها حزبا "الأفلان والأرندي".

وأعلنت السلطات، شهر أوت الفارط، 27 نوفمبر المقبل موعد انتخابات محلية مبكرة (كان من المقرر إجراؤها في 27 نوفمبر 2022) لتجديد المجالس البلدية والولائية بغية استكمال البناء المؤسساتي للدولة، واستكمال مسار التمثيل الديمقراطي بالمؤسسات المنتخبة في إطار الأحكام المتضمنة في دستور2020، وكذا رسم الثقة بين المواطن وممثليه.

أهم تعديلات قانون البلدية

صدر في الجريدة الرسمية الأمر المعدل والمتمم لبعض أحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، تحسبا للانتخابات البلدية والولائية المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل وجاءت كالتالي "يستدعي الوالي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الثمانية (8) أيام التي تلي إعلان النتائج النهائية للانتخابات" المادة 64، "يجتمع المجلس الشعبي البلدي تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنّا قصد انتخاب رئيسه خلال الخمسة (5) أيام التي تلي تنصيب المجلس حسب المادة 64 مكرر، وضع مكتب مؤقت للإشراف على الانتخاب يتشكل من المنتخب الأكبر سنا ويساعده المنتخبان الأصغر سنا، على أن يكونوا غير مترشحين، حيث يستقبل هذا المكتب المؤقت الترشيحات لانتخاب الرئيس ويقوم بإعداد قائمة المترشحين.

يقدم المترشح للانتخاب لرئاسة المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد وفي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن للقائمتين الحائزتين على 35٪ على الأقل من المقاعد تقديم مرشح، المادة 65 المعدلة.

في حالة عدم حصول أي قائمة على 35٪ على الأقل من المقاعد، يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها، وفي حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا.

الشعب

أحزاب وقوائم في سباق جمع التوقيعات

سلطة الانتخابات ملتزمة بإنجاح المحليات المسبقة

دخلت التحضيرات للانتخابات المحلية المسبقة، المقررة في 27 نوفمبر المقبل، مرحلة في غاية الجدية، حيث تعكف الأحزاب والقوائم المستقلة، على جمع توقيعات الاكتتاب الفردي. في وقت تؤكد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قدرتها الكاملة على "تأمين" أصوات الناخبين وضمان نزاهة الاقتراع.

حمزة محصول

على الرغم من هواجس مرتبطة بنسبة المشاركة، إلا أن ما يعرف "بحمّى الانتخابات" مازالت لصيقة بشكل واضح بالانتخابات المحلية، إذ انطلقت عمليات جمع التوقيعات بكافة الدوائر الانتخابية.

وبالنظر للطابع الجواري الخاص الذي يميز المجالس البلدية والولائية، بحكم التقارب والتعارف المباشر والشخصي، للمترشحين بالمواطنين، فقد بدأت رقعة التنافس الافتراضي، تزداد يوميا، ووصل الأمر في بعض بلديات الوطن إلى ما يمكن تسميته بحملة انتخابية مسبقة.

وباستثناء بلديات مقرات الولايات، لازالت أسماء الأشخاص وحضورهم الشخصي، في الحياة العمومية، المحدد الرئيسي في بناء توقعات النتائج، حيث يتداول المواطنون أسماء معينة باعتبارها الأكثر حظا، بغض النظر عن حاضنتها السياسية.

في وقت سجلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، سحب 48 حزبا، لملفات الترشح للانتخابات البلدية، فيما أبدى 47 حزبا نية المنافسة على مقاعد المجالس الولائية، إضافة إلى عشرات القوائم المستقلة.

ومع سحب أزيد من 11 مليون ونصف استمارة ترشيحات، إلى غاية 19 سبتمبر، يتأكد مرة أخرى ارتفاع مؤشر الانخراط والرغبة في التمثيل السياسي لدى فئات واسعة في المجتمع بما فيها الشباب، الذين خصهم القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ببنود تشجع وتحمي ترشحهم ضمن القوائم الحزبية أو المستقلة.

وبعيدا عن الخارطة السياسية، التي تعكس قدرة انتشار الأحزاب على المستوى الوطني، يجتاز الراغبون في الترشح، امتحان استيفاء أحد أهم شروط دخول التنافس، والمتمثل في التوقيعات.

وتشتكي أحزاب عديدة، من ارتفاع العدد المحدد بـ20 توقيعا لكل مقعد، سواء في المجالس البلدية أو الولائية، بعدما كان المطلوب 35 توقيعا. وجاء التخفيض بناء على أمر رئاسي معدل للقانون الانتخابي أقره رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، نهاية أوت الماضي.

وعلى الرغم من تقليص التوقيعات، إلا أن البعض يرى فيها نقطة تعجيزية للكثير من التشكيلات الراغبة في خوض المنافسة عبر أكبر عدد ممكن من المجالس، خاصة وأن العملية مرتبطة بآجال تنتهي يوم 7 أكتوبر المقبل، أي أن أمام الراغبين في دخول غمار المحليات حوالي أسبوعين فقط لتقديم ملفات الترشح أمام المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وبعد هذا الامتحان، سيأتي الدور على اختبار آخر لا يقل أهمية، وهو ما صار يطلق عليه منذ التشريعيات الماضية بـ "الغربال"، وهو البند المتعلق بفحص ارتباط الراغبين في الترشح من عدمه بأوساط المال الفاسد الذي تنص عليه المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات.

ولم يطرأ على صياغة هذا البند بالغ الأهمية، أي تعديل لحد الآن، ويعتبر بمثابة حائط الصد الأول، أمام دخول المال الفاسد أو غير الفاسد إلى المجالس المنتخبة، ضمن مبدأ "فصل المال عن السياسة"، الذي كرسه رئيس الجمهورية.

السلطة جاهزة

وفي خضم هذا الزخم، تؤكد السلطة المستقلة للانتخابات، وبثقة كبيرة، قدرتها على ضمان إدارة ونزاهة المحليات المقبلة، متسلحة بتجاربها السابقة، بدءاً من الانتخابات الرئاسية لسنة 2019، واستفتاء تعديل الدستور والانتخابات التشريعية.

وقال رئيس السلطة محمد شرفي، الأثنين، "إن الهيئة تجاوزت بكثير مسألة مدى استعدادها للانتخابات"، مشددا على أنها ماضية بكل "عزم" في إنجاح المحليات انطلاقا من مبدإ "حماية صوت المواطن".

وتابع: "أثبتنا أننا قادرون، نظمنا 3 انتخابات، شهد فيها القاصي والداني بتحكم السلطة وعدم وقوع أية عمليات تزوير وبالتالي فلا أحد يطعن في قدرتنا على تنظيم استحقاقات جديدة".

وتراهن السلطة المستقلة على موارد بشرية تفوق 800 ألف شخص، و350 ألف آخرين في الاحتياط، يؤطرون العملية الانتخابية في مكاتب ومراكز التصويت. وينتظر منها أن تبدو بأداء أفضل في المحليات، بعد الملاحظات التي طالتها من قبل رؤساء أحزاب في التشريعيات، اعتبروا أنها لم تتحكم بالشكل المطلوب في العملية ببعض المكاتب، خاصة بعد تسجيل حالات رفض تسليم نسخ من محاضر الفرز.

ويبدو أن محمد شرفي، لا يريد ترك ثغرة بهذا الحجم في استحقاقات نوفمبر المقبل، إذ أسدى تعليمات للمنسقين الولائيين، بضرورة تسليم نسخ محاضر الفرز، وسيقع على كل من يرفض عقوبات جزائية، وفق ما أفضى إليه اجتماع اللجنة التقنية المشتركة بين السلطة المستقلة وممثلي الأحزاب.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تقرر تكليف الأمناء العامين بالمهمة

منع المنتخبين من التصديـــق على استمارات الترشح للانتخابات المحلية

كشف ممثل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في ولاية بجاية، عن قرار جديد يحمل رقم 7 صدر، نهاية شهر أوت المنصرم، بموجبه يكلف الأمناء العامون أو من يفوّضونه من الإداريين، الاكتتاب على الاستمارات الفردية للمترشحين من دون المنتخبين، كما جرت به العملية في الاتتخابات التشريعية الأخيرة، حيث ذكر المنسق الولائي للسلطة الوطنية للانتخابات بولاية بجاية، عاشور هشماوي، في تصريح حصري لجريدة «النهار»، بأنه ينبغي على الراغبين في الترشح تفادي تقديم استمارات الترشح لرؤساء البلديات و غيرهم من المنتخبين من أجل التصديق عليها، وهو الخطأ الكبير الذي وقع فيه الكثير من المترشحين للانتخابات السابقة، مما استوجب رفض هذه الاستمارات لعدم مطابقتها مع القرار التنظيمي المعمول به الآن، ويضيف القرار الصادر عن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بأنه لا يمكن للأمناء العامين تفويض رئيس البلدية «الأمير» أو أي شخص يحمل صفة منتخب من أجل المصادقة على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وهنا ستكون مرفوضة من قبل لجنة الانتخابات.

وفي هذا السياق، يمكن للأمين العام تفويض أحد الموظفين الإداريين للقيام بهذه المهام، إضافة إلى الضباط العموميين من موثقين ومحضرين قضائيين وأمناء عامين على مستوى الدوائر، بمجموع 12 ضابطا عموميا تم منحهم ترخيصا لممارسة مهام المصادقة على استمارات الترشح.

هذا وكشف المندوب الولائي عن استقبال لحد الآن 39 ملف ترشح للانتخابات المحلية البلدية والمجلس الشعبي الولائي لبجاية، بينها 26 قائمة للمجالس البلدية، يوجد منها 10 قوائم حرة و16 قائمة حزبية، كما سحبت 13 قائمة حزبية ملفات الترشح للمجلس الشعبي الولائي.

رابح.ص

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

لجنتها المشتركة تحضر رسالتها للرئيس تبون

أحزاب تطالب باعتماد 30 ألف توقيع وطنيا وتأخير الإيداع إلى 17 أكتوبر

أكد يزيد بن عائشة الأمين العام لحركة النهضة وعضو اللجنة المشتركة للأحزاب التي تضم 14 تشكيلة سياسية، في تصريح لـ"المساء"، أن المجموعة التمست في الرسالة التي حررتها وستوجهها للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في القريب العاجل، إصدار أمر رئاسي، من أجل تقليص عدد التوقيعات المطلوبة في ملفات الترشح للمحليات القادمة إلى 30 ألف توقيع على المستوى الوطني، مع تمديد الآجال الخاصة بإيداع ملفات الترشح لدى المندوبيات الولائية للانتخابات إلى 17 أكتوبر القادم، بدلا 7 أكتوبر، فيما أشار عبد العالي حساني شريف، مسؤول التنظيم بحركة مجتمع السلم، أن الرسالة ستوجه اليوم أو غدا على أقصى تقدير الرئيس تبون، حيث تم تأخير إرسالها لتمكين أكبر عدد من الأحزاب من الالتحاق بالمبادرة.

شريفة عابد

وذكر بن عائشة، أن "السيد رئيس الجمهورية يبقى الأمل الوحيد المتبقي للاحزاب من أجل دعم مقترحيها وإزاحة العوائق التي تحول أمامها، فيما يتصل بالعدد المطلوب من التوقيعات، والتي نعتبرها تعجيزية"، مضيفا أن الرئيس بإمكانه التدخل عبر أمرية رئاسية، لتقليص عدد التوقيعات واعتمادها بشكل وطني". وأشار محدثنا إلى أن الأحزاب تطمح لأن يكون عدد التوقيعات في حدود 30 ألف توقيع لكل حزب سياسي أو مجموعة أحزاب متحالفة، موضحا بأن الأحزاب 14 التمست أيضا في الرسالة التي ستوجهها لرئيس الجمهورية، تمديد آجال إيداع ملفات الترشح بـ10 أيام إضافية، وهذا على خلفية ما وصفه "بالتأخير المسجل في تسليم استمارات اكتتاب التوقيعات من قبل المندوبيات الولائية لسلطة الانتخابات، "حيث تم تسليمها بعد مرور 10 أيام من التاريخ القانوني للتسليم".

كما تتطلع المجموعة، حسب بن عائشة، إلى أن يتم اعتماد صيغة التحالفات الولائية، بدل الوطنية، وهذا في حدود إمكانياتها في كل ولاية، مشيرا إلى أن التحالف الوطني قد لا يخدم الأحزاب على تكييف نفسها والإمكانيات الانتخابية الموجودة في كل ولاية.

ويعتقد ذات المصدر، أنه من المهم أن تكون العملية الانتخابية القادمة مرنة وتعمل السلطات على تسهل المهمة للتشكيلات السياسية من أجل ضمان أجواء التنافس السليم.

في سياق متصل، ذكر مسؤول التنظيم والمنتخبين بحركة مجتمع السلم، عبد العالي حساني لـ"المساء"، أنه بالإضافة إلى عدد التوقيعات "المبالغ فيه" والذي قدره بنحو 850 ألف توقيع على المستوى الوطني في حالة احتساب 35 توقيع لكل مقعد بالقائمة الانتخابية في الدوائر التي يزيد تعداد ساكنتها عن 25 ألف و20 توقيعا في تلك التي يبلغ فيها عدد السكان 20 ألف نسمة"، فإن "حمس" متمسكة بتمديد آجال إيداع الملفات لمدة 10 أيام إضافية على الأقل..

وأشار إلى أن الرسالة الموجهة لرئيس الجمهورية، تشمل كذلك نقطة منع استغلال بعض رؤساء البلديات المترشحين للمحليات القادمة، للمعطيات الموجودة في قاعدة البيانات على مستواها في ملء استمارات اكتتاب التوقيعات، مضيفا بأن الرسالة ستوجه للرئيس اليوم أو غدا على اقصى تقدير، "حتى تلتحق الأحزاب التي تريد الانخراط بالمجموعة".

وأعرب المتحدث عن أمل الحركة في أن يأخذ السيد الرئيس مطالب الأحزاب بعين الاعتبار من خلال إعادة النظر في الأمرية الخاصة بقانون الانتخابات، مشيرا إلى أن "الأحزاب المعنية تعلق عليه أمالا كبيرة، بعد الفشل في الوصول إلى حل على مستوى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات". أما فيما يتعلق بنقطة التحالفات، ذكر حساني، أن "حمس" ستخوضها بقوائم مستقلة.

من جانبه قال عضو أمانة الإعلام في حزب جيل جديد لحبيب براهمية، في تصريح لـ"المساء"، أن الحزب يتطلع لتدخل السيد رئيس الجمهورية لصالح الأحزاب السياسية التي تواجه صعوبات ميدانية في عملية جمع التوقيعات، "حتى يكون التنافس نوعيا بين التشكيلات السياسية، وإلا بقيت الانتخابات مغلقة بين مجموعة معينة فقط بعيدا عن أي تغيير منشود".

وأضاف براهمية أن جيل جديد، يأمل ان تمدد أجال إيداع التوقيعات على خلفية التأخير المسجل في تسليم الاستمارات. أما فيما يتصل بنقطة التحالفات، فقد قرر الحزب خوضها حسب إمكانياته في الولايات، خارج أي تحالف مع التشكيلات الأخرى.

من جهتها طلبت قيادة جبهة الجزائر الجديدة، حسبما أكده رئيسها جمال بن عبد السلام، لـ"المساء"، من المكاتب الولائية الإسراع في جمع التوقيعات والتحضير للانتخابات المقبلة "أمام الشروط المعقدة التي تضمنها القانون العضوي للانتخابات ورفض سلطة الانتخابات خفض سقف التوقيعات".

للإشارة، تضم اللجنة المشتركة للأحزاب تشكيلات (حمس، الفجر الجديد، صوت الشعب، طلائع الحريات، حركة البناء الوطني، حزب العدالة والتنمية، حزب الحرية والعدالة، حركة النهضة، جبهة المستقبل، جبهة الحكم الراشد، جبهة الجزائر الجديدة، جبهة النضال الوطني والجبهة الوطنية الجزائرية).

هذه الاستمـــــارات ملغاة وعمليات التوقيـــــع مجانية

حسب تعليمة محمد شرفي

وجه محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعليمة إلى الامتدادات المحلية فيها كيفية إلغاء استمارات التواقيع الفردية لانتخاب المجالس الشعبية البلدية والولائية. وحسب مراسلة شرفي رقم 93 المؤرخة في 20 سبتمبر 2021، والتي تنص على أن رؤساء المجالس الشعبية البلدية ونوابهم وجميع أعضاء المجالس الشعبية البلدية الحاليين، لا يحق لهم التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات، ولا يمكن تفويض لهم هذه الصلاحية من قبل الأمناء العامين، ولا يمكن أيضا لرئيس المجلس الشعبي البلدي تفويض صلاحية التصديق لأي منتخب أو موظف في البلدية. وأكدت تعليمة شرفي أن الاستمارات التي تخالف هذه التعليمة تعد ملغاة. للتذكير، فقد أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، قرارا يتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها. وطبقا لأحكام القرار رقم 7 الصادر عن محمد شرفي، وبهدف تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وسع القرار الصادر عن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قائمة الأشخاص اللذين أضفيت عليهم صفة الضابط العموميين المؤهلين قانونا لتشمل كل من الأمناء العامين للبلديات أو أي موظف مفوض من قبلهم، الموثقين، المحضرين القضائيين، محافظي البيع بالمزايدة، المترجمين والتراجمة الرسمين، مدراء التقنيين والشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين (بولاية الجزائر)، رؤساء ديوان للمقاطعات الإدارية ورؤساء المصالح بمديرية التقنيين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر، الأمناء العامين للدوائر. وأكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في التعليمة رقم 7، أن التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي معفاة من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية. كما ذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنه يحظر على الراغبين في الترشح دفع مقابل مادي لأي شخص نظير التوقيع على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي. مع العلم أن الاستمارات المصادق عليها من طرف رؤساء المجالس الشعبية البلدية تكون غير مقولبة.

عبد الله نادور

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

SALAH GOUDJIL :

«LES ÉLECTIONS LOCALES, UN ACCOMPLISSEMENT INSTITUTIONNEL»

Le président du Conseil de la nation, Salah Goudjil, a affirmé, hier à Alger, à la clôture de l'examen du Plan d'action du gouvernement, que le prochain projet consiste en la loi de finances pour 2022 afin d'avoir une idée plus claire sur les projets à réaliser, ainsi que les perspectives et les défis qui se profilent à l'horizon. Évoquant les prochaines élections locales, M. Goudjil indique que «c'est une étape d'une importance capitale qui constituera en l'accomplissement institutionnel de l'État». Sur les tentatives d'ingérence et de déstabilisation qui visent l'Algérie, le président du Sénat appelle à la vigilance, tout en mettant en avant le rôle de la diplomatie algérienne.

F. I.

El Watan

PARTICIPATION DU FFS AUX ÉLECTIONS LOCALES

Des militants du parti s'insurgent

Des militants du FFS, opposés à l'actuelle direction du parti, ont exprimé leur rejet des prochaines élections locales et ont dénoncé vivement la participation du parti à ce rendez-vous électoral. *«Nous, militants du FFS, rejetons la tenue de ces élections anticipées dont le but essentiel est de pérenniser le système avec le renfort d'une clientèle d'opportunistes dont le but n'est pas de servir le pays, mais de profiter de privilèges financiers et matériels indus. Notre conviction est que ce n'est pas avec des APC et APW sans aucun pouvoir politique qu'on imposera la construction d'un Etat de droit, mais avec des institutions démocratiques qui commencent par le sommet de l'Etat et ayant la volonté et la capacité de changer de système»*, lit-on dans une déclaration, signée par près de 500 militants du FFS, dont *El Watan* détient une copie. Parmi les premiers signataires, on peut citer, entre autres, Mohamed Lahlou (membre fondateur du parti), Mouhoub Naït Maouche, Youcef Belil, Brahim Ould Mohamed, Hand Djaouk et Ahcene Foudi. Ces militants ont aussi fustigé la décision prise récemment par la direction du FFS de participer aux élections locales prévues le 27 novembre prochain. *«Nous dénonçons la décision prise dans un conclave fermé par l'appareil illégitime qui a choisi une politique cohabitationniste avec le pouvoir, en rompant avec les principes fondamentaux de lutte du FFS, parti de l'opposition démocratique. La convocation d'un conseil national vidé de ses membres légitimes et réduit, comme peau de chagrin, à une clientèle d'arrivistes et à une poignée d'élus, n'incarne nullement l'esprit démocratique véritable du FFS et ne représente pas ses militants»*, ont souligné les signataires de cette déclaration. *«Nous dénonçons la pratique honteuse utilisée par un appareil illégitime et sans base militante, en appelant à constituer de manière indigne de pseudo-listes électorales, en rupture avec l'éthique démocratique du FFS. Enregistrer des inconnus sans lien avec les engagements du FFS pour représenter le FFS est une escroquerie politique que nous n'acceptons pas dans notre parti»*, ont-ils poursuivi. Ces militants accusent l'actuelle direction d'être *«un appareil normalisé et illégitime, dont la stratégie est, depuis plusieurs mois, de bloquer l'organisation démocratique d'un congrès rassembleur, en recourant à une CPCN désignée en violation du règlement intérieur du parti. Leur intention d'organiser un congrès-maison a été mise en échec par les militants et a avorté»*. Et d'affirment qu'ils *«n'accepteront jamais que l'on fasse du FFS historique un instrument entre les mains de ceux qui ont porté atteinte à son prestige et à son honneur et qui ont trahi le sacrifice de ses militants»*. Ils ont appelé les militants et tous les sympathisants *«à ne pas cautionner cette mascarade et à s'opposer à toutes les listes électorales contraires aux principes démocratiques fondamentaux et qui ont abandonné les engagements irréfragables pris pour lutter jusqu'à un changement total de système et à l'instauration d'un Etat de droit»*. *«Rejetons les stratégies de la compromission qui sont une insulte à la mémoire des martyrs du FFS et à l'engagement des militants et des citoyens pour la construction d'une Algérie libre et démocratique»*, ont-ils conclu dans leur déclaration.

H. L